الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية
ولاية زغوان
دائرة الشؤون البلدية
عدد 912

زغوان في: 18 جويلية 2016

وزارة الشؤون المحلية
بلدية الفحص
مكتب الضبط المركزي
عدد 2091
بتاريخ 26 جويلية 2016

جدول الوثائق الموجهة إلى

السيد: رئيس النيابة الخصوصية ببلدية الفحص

ع/ر	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	* الحساب المالي لسنة 2015.	01	يرجع إليكم بعد المصادقة.
		الجملة :	

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

بـ.....في.....

اطلعت عليه
في: 2016/07/27
السيد الكاتب العام

الإمضاء

عن الوالـــي وبإذن منه
الكاتب العام
مراد بن علي

-درس الحساب المالي لسنة 2015 :

نظر مجلس النيابة الخصوصية في موضوع درس الحساب المالي لسنة 2015 حيث درست لجنة الشؤون الادارية والمالية في جلستها المنعقدة بتاريخ 2016/05/09 فصول الحساب المالي لسنة 2015 دخلا وصرفا وأوصت بعرضه على انظار مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية للتداول والمصادقة وعملا بالفصل 37 من القانون الاساسي للبلديات تم انتخاب السيد سليم باشوش عضو مجلس مجلس النيابة ورئيس لجنة الشؤون الادارية والمالية الذي ترأس الجلسة بعد مغادرة السيد رئيس النيابة الخصوصية القاعة تطبيقا لمقتضيات هذا الفصل وتولي السيد سليم باشوش تلاوة وفصول الحساب المالي لسنة 2015 حسب ما هو مبين اسفله حيث اوقف الحساب المالي لسنة 2015 كما يلي:

1-المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية:

خمسة مليون ومائتان الف وخمسمائة واربعة وسبعون دينارا و 806 مليم (5.200.574.806)

2- المبلغ الجملي النهائي لمصاريف الميزانية الماذون بدفعها:

اثنان مليون وثمانمائة وثلاثون الف وتسعمائة وخمسة وستون دينارا و 603 مليم (2.830.965.603)

3- مبلغ نتيجة سنة 2015 التي يرخص في نقلها الى حسابات خارج الميزانية (الفائض الجملي للميزانية):

اثنان مليون وخمسمائة واربعون الف وثمانمائة وتسعون دينارا و 288 مليم(2.540.890.288)

4- مبلغ الاعتمادات بالعنوان الاول والباقية دون استعمال الى حد اختتام التصرف والتي يصرح بالغائها:

مائتان وثمانية وثلاثون الف وثمانمائة واربعة وثلاثون دينارا و 026 مليم(238.834.026)

5-مبلغ اعتمادات الدفع بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال الى حد اختتام التصرف والتي يصرح بالغائها:

ستة وتسعون الف وثلاثمائة وستة دينارا و 374 مليم(96.306.374)

6- مبلغ اعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال الى حد اختتام التصرف والتي سيقع تحويلها الى التصرف الموالي (فائض الجزء 5):

ثلاثمائة وثلاثة الف وتسعمائة واربعة وسبعون دينارا و 428 مليم (303.974.428)

وبعد التداول والنقاش وافق اعضاء مجلس النيابة الخصوصية بالاجماع على مقترح اللجنة بالموافقة على الحساب المالي لسنة 2015 حسب ما هو مبين اعلاه واعداد قرار في الغرض والتفويض للسيد رئيس النيابة الخصوصية باتمام بقية الاجراءات .

ورفعت الجلسة على الساعة السادسة والنصف مساءا.

رئيس النيابة الخصوصية

محمد رمزي خميس

اطلعت عليه وصادقت

الوالي 29 جوان 2016

انيس ضيف الله